

عليه ولا يلزمه اعطاء الكفيل وانما طلبه القاضي به احتياط فان لم يعطيه
وجب عليه ان يحتاط بتوقيع اخر وندى عليه شهران فاذا مضى المدة اطلق
النتهي **قوله** والقاضي يتبره لغيره اي لرجل اخر غير الذي اقربه الامين
النتهي **قوله** ويضمن للقاضي باقراره الثاني اي بسبب اقراره من جهة
القاضي كما في بعض نسخ الهداية وكذا ذكر ابن الهيثم **قوله** حكمه
ظاهري وهو قوله لمن اقره المحدث **قوله** فما ضلله ان الجواب
الحكم ان اي قوله قوله ان يكون في تناوب مصدر على انه مستاخر وقوله بعد
افضل اي كونه في شهر الامكان افضل والجملة من المتبادر والخبر في محل رفع
خبر ان وان واسمها وخبرها في محل رفع خبر قوله فما ضلله واسم الموصوف
قوله في المتن ودعوة خاصة الدعوة بغية العالم الضامنة عند جمهور الفقهاء
وتيم الرباب تكسروا بها وذكرها قطرب تألفه وغلطوه انتهى **قوله**
وتيسر سبها جالوسا وانما لا قوله واقبل لا سا قط في خط السارح ولكن ثابت
في نسخ المتن وهو صحيح لا بد منه **قوله** الذي في بعض النسخ كذا في شرح
العميني **قوله** واشارته اي بداهة او عينه او حاشية **قوله** واستحسنه
ابو يوسف في غير موضع التهمة اي كما اذا ترك الشاهد لغيره الشهادة مثلا
اما في موضع التهمة فلا كما ادعى المدعي الفاضل في شتمه والشاهد
بالثقل فلفظه القاضي بقوله جيت لانه ابراهم جنسية فتلفظ الشاهد ذلك
ووقف انتهى **قوله** في الجبس **قوله** وحسب رجل اخر من جهة
اعتق سقطت له لعله يشترط ان ما اخرجه اليه يعني هو سنة من حديث ابيه كركم
وليس يحكم في بابي واسمه لاحق ان حمدا ان عمدا كان بين رجلين فاعتق
احدهما نصيبه فحسبه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى باع عبية له فهو
موسر وممكن في وجه حسبه ان يقال انه لزمه ضمان ما التفتة فلم يوطئه فحسبه
حتى باع عبية له وودع قيمة نصيب صاحبه انتهى **قوله** محسبا ذكره في المتن
في باب الخاء المعجمة مع الياء اخر الحرف انتهى فالتجوز في حسبه تخييسا
اي ذلك ومنه المحسب وهو اسم سجن كان بالعراق اي موضع التذليل وكل سجن
محسب ومحسب ايضا انتهى **قوله** وقال فيه شعر اي على رضى الله عنه انتهى
قوله في الشعر الاخرى اي في الشعر في الصياح اما تواف في موضعين في
حسب وليس ولم يعزه لاحد انتهى **قوله** في الشعر ايضا مكسبا قال في المغرب
في الخاء مع الياء المكسب الظرف وحسن الثاني في الامور ورجل كيقين من قوم
الفاطمية والمكسب المنسوب اليه الكفاية انتهى وقال في الصياح والاحكام كيقين
مكسب اي يظن **قوله** في الشعر ايضا بيت بعد نافع مكسب بعد هذا الكلام
ليس في خط السارح وهو باب احصينا وامينا كيسا انتهى قوله امينا اي وضعت
امينا يعني السجان انتهى **قوله** ولان في ذلك في الاقرار اي لانه كان عالما بالدين

لم يعطيه

ولم يعطيه حتما خرج اليه شكواه انتهى **قوله** حتى يسأله اي يسأله القاضي المدعي
عليه انك ما له انتهى **قوله** ودون التفتات اي لا يحسب في ديون تفتة الزوجات
ان ادعى الغنم والجراد التفتة المقضى بها والتي تراضا عليها لان التفتة
لا تصير دينا الا بذكره وتجر من قول المصنف ان ادعى الغنم انه لا يبيع الغنم
بحسب كما لو اشتهت غريمه غناه بما يرض عليه في المتن اما التفتة الماضية من غير
فرض وتقدر برؤا لحسب فيها مطلقا لغير محسب الرجل في تفتة زوجته الحاضرة
او المتع من الاتفاق عليها كما يحسب منها وشرا فان قلت **قوله** السارح
فيما سارح في قوله بخلاف التفتة الماضية فانها تسقط بمعنى الزمان وانما
تسقط بان حاكم الحاكم بها او مطلق الزوجان عليها فانها ليست بمبرأة عن
مالك ولا لزمه بتقدير علي ما بينا ظاهري انه لا يحسب في التفتة التي رضي بها
او تراضيا عليها قلت هو محمول على ما اذا ادعى الغنم توفيقا لينة وبين
ما ذكره في اوله من غير علي اطلاقه من عدم الحسب لناقص قوله لا في غير
ان ادعى الغنم وقد قال في الظهيرية واذا فرض القاضي التفتة ولم يعطها
وقدمتة في القاضي مرارا ولم يتبع نص القاضي فيه حسبه انتهى فهذا
كما ترى صريح في الحسب في المقضي بها كانه محمول على ما اذا لم يبيع الغنم
او ادعاه وعلم القاضي بساخره وقال الامام البيهقي في الكفاية المتع والفتنة
بعد الفرض لم يحسبه اول مرة بل يجيره بالحسب ان لم يرض الغنم كذا يحسب
البيهقي الشافعي **قوله** القاضي وهو جودين شجاع صاحب الحسب بن زياد يعني
باب كتاب القاضي في القاضي وغيره قوله
وانما اوردته فيه لانه من عمل القضاة اي ولكنه يحتاج الى اثنين والحسب يتم بقاض
واحد والواحد مقدم على الاثنين انتهى **قوله** في المتن ويكتب القاضي في القاضي
في غير حدود وقود وذلك لان كتاب القاضي اي القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة
لان كتابه ينقل الشهادة الاصول كما ان شهادة الفروع ينقلون بشهادة تسمى
شهادة الاصول تسمى الشهادة على الشهادة لا يجوز في الحدود والعصا من ذلك
كتاب القاضي فيه لان فيه شهادة ابدلية والحدود والعصا يسقط بالشهادات
ولان الكتاب قد يوزن لان الخط قد يشبه الخط فيمكن نوع شبهة انتهى في
قوله بروي ذلك عن محمد وعليه المتأخرون وهو الذي يعني به قاله الاتقاني
وقال المصدر المشهور في كتاب ادب القاضي وروي عن ابيه يوسف في المؤود
انه قال يجوز في جمع العروص وبها اخذوا عن المتأخرون وقال في شرح العجا
وقال ابن ابي ليلى يقول في جمع ذلك اي يقبل كتاب القاضي في القاضي في
المنقول وغيره شرحه فيه والتجوز على هذا لتسامي الناس **قوله** وعنده
انه اجاز في الامة ايضا بشرائطه قاله في الهداية ويخص بشرائطه قال الاتقاني
اي يخص بكتاب القاضي اي القاضي بشرائطه وهو ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم

باب كتاب القاضي في القاضي وغيره قوله